دور الإدارة المدرسية فى تحقيق سياسة الضبط المدرسى بمدارس التعليم الأساسى فى مصر

هبة على عبد العزيز طه*

إشراف

أ.د/ حافظ فرج أحمد **أ.م.د/ فاطمة زكريا محمد*****

الملخص:

المجتمع المصرى كغيره من المجتمعات متأثراً بالتغير السريع فى جميع مجالات الحياة، فُرضت عليه كثير من التحديات فى كافة النواحى المجتمعية السياسية منها والاقتصادية والاجتماعية وكذلك الثورات التى شكلت حضارة الموجة الثالثة وما أضافته من مستجدات مجتمعية على المجتمع المصرى، ومن الطبيعى أن يكون لهذه التغيرات انعكاساتها على النظم التعليمية باعتبارها نظماً اجتماعية فرعية داخل إطار النظام المجتمعى الشامل، وهى تفرض عليها ضرورة مراجعة سياساتها التعليمية باعتبارها الموجه الرئيس للعملية التعليمية، والسياسات الفرعية المرتبطة بها كسياسة الضبط المدرسى، لمعرفة مدى كفاءة بنيتها ومدى تعبيرها عن حقائق العصر، ومدى قدرتها على مجابهة الظواهر السلبية الناتجة عن تلك التغيرات والمفروضة على المجتمع، حتى يستطيع التعليم استيعاب هذه المتغيرات الحادثة والإسهام فى صنع المستقبل وإنجاز النقلة الحضارية التى يرجوها المجتمع المصرى.

وحيث أن المدرسة هى المكان الذى يعكس أحوال المجتمع بصورة حقيقية واضحة المعالم بكل مافيه من تحديات، فهى تواجه التحديات والتغيرات التى تواجه المجتمع عامةً والنظام التعليمى خاصةً، وتتصدى لها من خلال إشباع الحاجات التربوية لدى المتعلمين، وتمكين الطلاب من فهم وإدراك ما يدور حولهم من تحديات وتزويدهم بالمعرفة والتعليم والانتماء الذى يمكنهم من معايشة الواقع العالمى الجديد. ومن ثم ينطلق البحث نحو تناول دور الإدارة المدرسية فى تحقيق سياسة الضبط المدرسى فى مدارس التعليم الأساسى فى مصر بصورة تحليلية بما يحقق الأهداف التعليمية المنشودة.

الكلمات المفتاحية : الدور- الإدارة المدرسية- الضبط المدرسى- سياسة الضبط المدرسى- السياسة التعليمية- دور الإدارة المدرسية.

مقدمة:

مع مطلع العقد الأخير من القرن العشرين، حدثت مجموعة من التغيرات الدولية والإقليمية السريعة والمتلاحقة التى لم يكن يتوقعها الكثيرين، ألقت بظلالها على عمليات التنمية فى العالم، وكانت لتلك التغيرات السريعة تأثيرها الواضح على كافة المؤسسات (الاقتصادية والسياسية والاجتماعية) فى كافة دول العالم المتقدم منها

*معيدة بقسم أصول التربية - كلية البنات – جامعة عين شمس Email: Heba.A.Taha@women.asu.edu.eg
** أستاذ أصول التربية كلية البنات – جامعة عين شمس
*** أستاذ مساعد أصول التربية كلية البنات – جامعة عين شمس

والنامى، حيث فَرضت العديد من التحديات الداخلية والخارجية، هذه التحديات شملت النواحى السياسية والاقتصادية والاجتماعية والبيئية والتعليمية والعلمية والتكنولوجية وغيرها. حيث أن الانفتاح الحادث بين الثقافات العالمية - ما يطلق عليه العولمة – بفعل وسائل الاتصالات الحديثة والتدفق الحر للأفكار والمعلومات والمعتقدات والقيم والتقاليد والمنتجات الفكرية والمادية والمعنوية والمخترعات، وانفتاح السوق العالمى على مصراعية وتنوع آلياته والفوضى التى تُميز المجتمع المعاصر وشيوع الثقافة الاستهلاكية، حيث أن العولمة تُمجد ثقافة الاستهلاك التى أُستخدمت كآداة قوية فاعلة فى إزالة حدود الاستهلاك وإطلاقه إلى أقصى عنان ومع مقابلة ذلك بعجز الكثيرين من الناس عن سد حاجاتهم الأساسية، ومع تعاظم دور الاتصالات والمعلومات وتعدد مصادر المعرفة والتثقيف ووسائل التسلية دون ضوابط ورقابة من أحد، أدى ذلك إلى اكتساب أنماط سلوكية وأدبيات تدعم تشوية التقاليد والأعراف السائدة وإشاعة ما يُسمى بأدب الجنس وثقافة العنف وثقافة التجاوز والجريمة والتى من شأنهم تنشئة أجيال كاملة تؤمن بالعنف كأسلوب للحياة وكظاهرة عادية وطبيعية وما يترتب على ذلك من انتشار للرزيلة والجريمة والعنف والإرهاب فى المجتمعات، كل هذا وغيره يهدد الدولة الوطنية والاستقلال الوطنى والإدارة الوطنية والثقافة الوطنية والهوية الوطنية[١]

ونتيجة لذلك يتهدد الأمن الإنسانى عامة والتربوى خاصة – لما ينعكس من تلك السلوكيات على الطلاب وعلى معاملاتهم اليومية – مما يضع المجتمعات عامة والمنوطين بتوفير هذا الأمن خاصة أمام تحديات كبيرة، وتعود خطورة هذا التحدى فى أن العائد التربوى من الغرس القيمى على وجه التحديد والذى يمكن أن تكسبه المدرسة للنشئ بواسطة سياساتها التربوية والتعليمية وخاصة سياسة الضبط المدرسى لا يتضح أثره بمرور وقت ليس بالقليل، فى ذلك الوقت فإن مرور تلك الأدوات التى تخترق الأمن التربوى والتعليمى عالى وسريع وذى خطورة كبيرة خاصة على النشئ والشباب[٢] وبذلك فسياسة الضبط المدرسى بكونها أكثر فروع السياسة التعليمية قدرة على مواجهة الظواهر والسلوكيات السلبية داخل المدرسة لابد وأن تكون ذات كفائة عالية ومتطورة لمجابهة تلك الظواهر ومحاربتها والتخلص من آثارها.

والمجتمع المصرى كغيره من المجتمعات متأثراً بهذا التغير السريع المضطرد، فُرضت عليه كثير من التحديات فى كافة النواحى المجتمعية السياسية منها والاقتصادية والاجتماعية وكذلك الثورات التى شكلت حضارة الموجة الثالثة وما أضافته من مستجدات مجتمعية على المجتمع المصرى، بالإضافة إلى العولمة والاتجاه المتزايد نحوها وما يترتب عليها من تداعيات كتزايد النفوذ الدولى فى العديد من المجالات وإزالة الحواجز فى ظل الاتفاقيات الدولية كاتفاقية الجات وتحديد التجارة الدولية والثورة التكنولوجية والمعلوماتيه وغيرها. ومن الطبيعى أن يكون لهذه التغيرات انعكاساتها على النظم التعليمية باعتبارها نظماً اجتماعية فرعية داخل إطار النظام المجتمعى الشامل، وهى تفرض عليها ضرورة مراجعة سياساتها التعليمية باعتبارها الموجه الرئيس للعملية التعليمية، والسياسات الفرعية المرتبطة بالسياسة التعليمية كسياسة الضبط المدرسى، لمعرفة مدى كفاءة بنيتها ومدى تعبيرها عن حقائق العصر، ومدى قدرتها على مجابهة الظواهر السلبية الناتجة عن تلك التغيرات والمفروضة على المجتمع، حتى يستطيع التعليم استيعاب هذه المتغيرات الحادثة والإسهام فى صنع المستقبل وإنجاز النقلة الحضارية التى يرجوها المجتمع المصرى.

وحيث إن المدرسة هى المكان الذى يعكس أحوال المجتمع بصورة حقيقية واضحة المعالم بكل مافيه من تحديات، فهى تواجه التحديات والتغيرات التى تواجه المجتمع عامةً والنظام التعليمى خاصةً، وتتصدى لها من خلال إشباع الحاجات التربوية لدى المتعلمين، وتمكين الطلاب من فهم وإدراك ما يدور حولهم من تحديات وتزويدهم بالمعرفة والتعليم والانتماء الذى يمكنهم من معايشة الواقع العالمى الجديد.

مشكلة البحث وأسئلته:

النظام التعليمى فى مصر يواجه منذ أكثر من عقد، مجموعة من التحديات بسبب هذا الزخم العالمى والتسارع الذى اقتحم كل دروب الحياة وأثر على التركيبة السكانية ودورها فى إحداث التنمية البشرية المستدامة بمعدلات عالية. حيث أن زيادة عدد السكان المستمرة قد ألقت بأعباء متزايدة على الطلب على التعليم، مما أدى الى اتجاه الدولة للتوسع الكمى على حساب الجانب الكيفى كالإنفاق على عناصر الجودة التعليمية، وقد انعكس ذلك وظهر أثره فى ارتفاع كثافة الفصول فوصل متوسط عدد الطلاب فى الفصل ٤٣ طالب وأكثر بمعدل (١٨,٥ طالب / معلم)عام ٢٠١٨ مقابل ٢٦،٢ طالب/معلم عام ٢٠٠٤/٢٠٠٥، وتعددت الفترات الدراسية، وضعفت التجهيزات المدرسية، والبرامج، والمناهج، وكفايات المعلمين، والمدراء، وأدوات وأساليب التقييم مما كان له عظيم الأثر على ضعف انتظام العملية التعليمية وتحقيقها لأهدافها.

فظهرت العديد من المشكلات، التى أصبحت من أكبر العقبات أمام تحقيق الغايات والأهداف التى يسعى إلى تحقيقها النظام التعليمي القائم، وأثقلت كاهل الجهود التعليمية الهادفة والطامحة إلى توفير التعليم للجميع واتاحته وضمان استمرار الطلاب جميعهم فى المراحل التعليمية المختلفة، ومن أبرزها

- الأمية فبلغت نسبتها (٢٥،٨%) عام ٢٠١٧/٢٠١٨
- الهروب من المدرسة، الغياب المتكرر.
- التسرب من التعليم، حيث بلغ نسبة من التحق وتسرب من التعليم (٧،٢٨)% عام ٢٠١٨ من نسبة الملتحقين حاليًا وهى (٣٠،٢٢%)، فنسبة عدم الالتحاق بالتعليم الأساسى وصلت (٢٧%) عام ٢٠١٧/٢٠١٨، ونسبة من التحق وانهى التعليم تصل (٣٦%) فقط من الملتحقين.
- الرسوب وإعادة الصفوف.
- العنف المدرسى، حيث بلغت حالات العنف الجسدي في المدارس (١٨٩) حالة عام ٢٠١٦ حسب دراسة للمجلس القومي للطفولة والأمومة.
- التنمر بكافة أشكاله.

حيث يُدرك خطورة تلك المشكلات وآثارها السلبية فى المجتمع بوصفها سبباً فى إضعاف البنية الاقتصادية للمجتمع، وزيادة الاتكالية، وطول أمد الإعاله الأسرية، والاعتماد على الغير، فنسبة البطالة والتى هى السبب الرئيس لمشكلة الفقر التي يعاني منها قطاع عريض من السكان في مصر بلغت (٢٨،٢%) عام ٢٠١٧/٢٠١٨، حيث ارتفع معدل الفقر في مصر ليصل إلى (٣٢,٥%) من عدد السكان عام ٢٠١٧/٢٠١٨ مقابل (٢٧,٨%) عن عام ٢٠١٥ بزيادة تقدر ب (٤,٧%).

ونتيجة لذلك ظهر فى المجتمع مشكلات كبيرة كظاهرة عمل الأطفال واستغلالهم، والزواج المبكر، أدت إلى زيادة حجم المشكلات الاجتماعية، كانتشار السرقات، وانحراف الأحداث، والاعتداءات على الممتلكات والأفراد، والفشل فى تحقيق الآمال والأمنيات التى عقدها كل من المتعلم وأسرته على حد سواء، والحيلولة دون المشاركة الفعالة للفرد فى المجتمع، حيث أن إدخال هؤلاء الضعاف تعليمياً فى المجتمع، جعلتهم يحتلوا أدواراً اجتماعية بسيطة بل هامشية، لاتتسم بالكفاءة والانتاجية اللازمة بسبب ضعف الخلفية العلمية والثقافية من ناحية، وانخفاض المهارات الأدائية والعقلية لأولئك من ناحية أخرى، ومن ثم ينطلق البحث ساعيًا نحو تناول دور الإدارة المدرسية فى تحقيق سياسة الضبط المدرسى فى مدارس التعليم الأساسى فى مصر بصورة تحليلية بما يحقق الأهداف التعليمية المنشودة.

وفى ضوء ما سبق، يسعى البحث للإجابة عن الأسئلة التالية:

١) ما الإطار المفاهيمى للإدارة المدرسية؟
٢) ما الأسس النظرية لسياسة الضبط المدرسى؟
٣) ما واقع الأدوار التى تعتمد عليها الإدارة المدرسية فى تحقيق سياسة الضبط المدرسى؟
٤) ما المقترحات الإجرائية لتفعيل دور الإدارة المدرسية فى تحقيق سياسة الضبط المدرسى؟

أهداف البحث:

يهدف البحث إلى مايلى:

١) تعرف الإطار المفاهيمى للإدارة المدرسية.
٢) إلقاء الضوء على الأسس النظرية لسياسة الضبط المدرسى.
٣) توضيح العوامل التى تعتمد عليها الإدارة المدرسية فى تحقيق سياسة الضبط المدرسى.
٤) تقديم بعض المقترحات الإجرائية لتفعيل دور الإدارة المدرسية فى تحقيق سياسة الضبط المدرسى.

أهمية البحث:

تتضح أهمية البحث فيما يلى:

١) قد يساعد صانعى السياسات التعليمية ومتخذى القرارت فى وضع بعض الآليات التى تساعد الإدارة المدرسية فى تحقيق سياسة الضبط المدرسى بمدارس التعليم الأساسى فى مصر.
٢) قد يفيد المهتمين بالمجال التربوى والخبراء والباحثين فى المجال التعليمى، والمؤسسات التعليمية فى التغلب على المشكلات المدرسية الناتجة عن الإنفتاح العالمى وما ترتب عليه من تغيرات قيمية وأخلاقية.
٣) يعد استجابة لما اوصت به العديد من المؤتمرات والندوات العلمية من ضرورة الإصلاح المتمركز حول المدرسة وإعدادها للاعتماد التربوى، باعتبارها هى المؤسسة النظامية المسؤولة عن إعداد أفراد الجيل الجديد وتعليمهم ودمجهم فى الحياة الاجتماعية.

٤) يأتي في الوقت الذي تبذل فيه الجهود للأخذ بسياسات إصلاح التعليم وتطوير البحث العلمى فى مصر سعيًا لتحقيق التنمية الاقتصادية.
٥) قد يساعد على استجلاء آراء الخبراء والمتخصصين في التربية لتحقيق التنسيق والمشاركة بين مؤسسات البحث التربوي وصناع السياسة التعليمية، وتضع أمام المسئولين عن السياسة التعليمية أساسًا يساعدهم على تطوير سياسة الضبط المدرسى وتفعيل إجراءات تنفيذها.
٦) قد يسهم البحث في تزويد القائمين على صنع السياسة التعليمية برؤية نحو تفعيل الاستفادة من نتائج البحوث التربوية في مجال صنع السياسة التعليمية عامَّة وسياسة الضبط المدرسى خاصَّة.

حدود البحث:

اقتصر البحث على تناول الدور الواقعى للإدارة المدرسية فى مدارس الحلقة الثانية من التعليم الأساسى فى مصر وتحديد بعض تلك الأدوار والمسؤوليات الأساسية والمنصوص عليها فى الوثائق الرسمية من قوانين وقرارات ولوائح وزارية ومدرسية، والتى بدورها تساعد إدارة المدرسة على تنظيم العمل وسيرة فى المدرسة ودراساتها دراسة تحليلية، وانتهى البحث إلى تحديد جملة من المقترحات الإجرائية التى يمكن من خلالها تفعيل دور الإدارة المدرسية فى تحقيق سياسة الضبط المدرسى.

منهج البحث:

اعتمد البحث على المنهج الوصفى الذى يعتمد على وصف الظواهر وجمع الحقائق والمعلومات والملاحظات عنها، ووصف الظروف الخاصة بها[٤] للحصول على وصف دقيق لها يساعد على تفسير المشكلات التى تتضمنها أو الإجابة على الأسئلة الخاصة بها، وذلك لدراستها دراسة علمية دقيقة[٥]، كما أن المنهج الوصفى يساعد فى الوصول إلى استنتاجات تسهم فى فهم واقع الظاهرة وتطوير هذا الواقع، كما يشمل تصنيف المعلومات والتعبير عنها كماً وكيفاً [٦] ومن ثمَّ يعد هذا المنهج أكثر مناسبةً لموضوع البحث حيث استخدم البحث هذا المنهج فى تعرف سياسة الضبط المدرسى، ومكوناتها، وتحليل العوامل المدرسية المساعدة للإدارة المدرسية فى تحقيق سياسة الضبط المدرسى.

مصطلحات البحث:

تتحدد مصطلحات البحث فيما يلى:

١) دورRole:

يشير الدور إلى السلوك المتوقع من الفرد، ولكل دور مجموعة من الحقوق والواجبات المعينة، ويعرف الدور بأنه "تصرفات سلوكية مألوفة فى مواقف اجتماعية معينة"[٧]

ويعرف أيضًا بأنه" نوعًا من السلوكيات المتميزة، التى ترتبط بموقع اجتماعى معين والتى تتسم نسبيًا بالاستمرار والثبات ويمكن التنبؤ بها"[٨] وهو بذلك يتضمن مجموعة من السمات الأساسية وهى[٩]:

- الطابع الواقعي أو السلوك الفعلي، فالأدوار ليست مجرد حالات نفسية أو تعبيرات معنوية، ولكنها أحداث واقعية ملموسة التمايز، فالأدوار تختلف كل منها عن الأخرى، سواء علي المستوي المتوقع (انطلاقا

من اختلاف الحقوق والواجبات والوظيفية المرتبطة بمراكز هذه الأدوار)، أو علي المستوي الفعلي (انطلاقا من أن شاغلي هذه المراكز والقائمين بممارسة سلوك الدور يختلف كل منهما عن الآخر باختلاف شخصياتهم وخلفياتهم العامة، في أسلوب وكيفية تطبيق هذه الحقوق والواجبات).

- الارتباط بمركز اجتماعي معين .
- الاستمرارية النسبة، فالأدوار تعد مفهوما وصفيا لسلوك معتاد ولا تعبر عن مجرد أشخاص مؤقتين.

ويقصد بالدور فى هذا البحث جملة السلوكيات المتوقع قيام الإدارة المدرسية بها من أجل تحقيق سياسة الضبط المدرسى بالمدرسة لضمان سير العملية التعليمية وانتظامها، ويتحدد هذا الدور من خلال مايسمى بتوقعات الدور، وهى تمثل المسؤوليات والواجبات التى تحدد مسبقًا، ويلتزم بها كل من يشغل هذا الدور.

٢) الإدارة المدرسية School Management:

تعددت التعريفات التى تتعلق بمفهوم الإدارة المدرسية ومنها مايلى[١٠]:

– مجموعة عمليات وظيفية(تخطيط، تنسيق، توجيه) تتفاعل بإيجابية ضمن مناخ مناسب داخل المدرسة وخارجها وفقًا لسياسة عامة تصنعها الدولة بما يتفق وأهداف المجتمع والدولة.

– جميع الجهود المنسقة التى يقوم بها مدير المدرسة والعاملون معه من إداريين ومعلمين ومستخدمين وغيرهم، من أجل تحقيق الأهداف التربوية والتعليمية المرسومة مسبقًا، ويعنى هذا أن الإدارة المدرسية تهتم بكل جهد يبذل فى مجال التخطيط والتنظيم والتوجيه لتحقيق تلك الأهداف بأعلى كفاءة وأقل جهد وأكبر عائد وأقصر وقت.

ويمكن تعريفها اجرائيًا فى هذا البحث بأنها" مجموعة من العمليات المترابطة والمتكاملة التى يتم بمقتضاها توظيف الإمكانات البشرية والمادية، والتنسيق بينها وفقًا لضوابط معينة، من أجل تحقيق الأهداف المنشودة من سياسة الضبط المدرسى، بأقل جهد وأقصر وقت ممكن من خلال التطوير والتحسين المستمر فى جودة العمليات والمخرجات المدرسية.

٣) سياسة الضبط المدرسى School Control Policy:

إن مفهوم سياسة الضبط المدرسى يتكون من شقين هما: مفهوم سياسة ومفهوم الضبط المدرسى، فكل من المفهومين يُلقى بظلاله على مفهوم سياسة الضبط المدرسى بما لهما من أساس فى بنية هذا المفهوم، كما يضيف كلٍ منهما للمفهوم بعدًا خاصًا من دلالات المفهوم الأصلى، ليشتمل بذلك مفهوم سياسة الضبط المدرسى على سمات وخصائص متميزه يكتسبها من كل مفهوم من المفهومين المكونين له، إلى جانب وجود هذين المفهومين مرتبطين معا فى مفهوم واحد، وبالتالى يعرض البحث كلا المفهومين بصورة منفردة أولاً لما يمثلانه من أساس يقوم عليه مفهوم سياسة الضبط المدرسى، ثم يقوم بربط كلا المفهومين معاً للوصول للمفهوم المقصود.

(أ) مفهوم السياسة Policy:

مصطلح السياسة ليس كغيره من المصطلحات سهلة التحديد ولكن يصعب تحديد كلمة "سياسة" تحديداً دقيقاً نظراً لمرونتها العالية فهى تستخدم بطرق مختلفة وفى مناسبات وظروف محتلفة، فيمكن تعريفها على أنها هى "الطريقة التى يعيش بها الناس معاً ويتحكمون فى أنفسهم من أجل المصلحة المشتركة والمتبادلة ومن أجل الإنجاز الراقى لكل منهم"(١١)، فهى تسعى إلى كشف وتنمية وترشيد قوى الإنسان إلى الأفضل بفضل ما يمتلك من مهارات وخبرات ومعارك تحقق له ذلك بشرط أن يكون ذلك فى إطار من القيم والمواصفات المتفق عليها من أبناء المجتمع الواحد.

والسياسة هى "التدبير الحكيم والنظر الحصيف فى عواقب أمر ما"، و"وضع خطة خاصة لتحقيق هدف محدد مرتبطة بإطار معين للعمل التنفيذى لتحقيق هذا العمل"(١٢). فهى"مجموعة أوسلسلة من القرارات التى تتعلق بمجال معين كالتعليم أو الصحة أو الدفاع أو الأمن"(١٣)، و"موقف عام من قضية، أو قضايا، تحدِد بشكل صريح أو ضمنى، الأهداف والأولويات، وتشمل إعداد الخطط واتخاذ القرارات والإجراءات"(١٤).

ويعرفها البحث إجرائيًا بأنها "مسار محدد، أومنهج وطريقة عمل، يتم اختيارها بواسطة الحكومة أو المؤسسة أو مجموعة من الأشخاص من بين العديد من البدائل المطروحة فى ضوء مجموعة من الظروف، لتحديد القرارات الحالية والمستقبلية، وذلك لتحقيق الأهداف المنشودة".

(ب) الضبط المدرسى School Control:

فالضبط هو "العمليات والوسائل التى يتم اللجوء إليها للتحكم فى حالات الانحراف عن المعايير الاجتماعية الموضوعة والمعترف بها، وإن كل مايُعتبر وسيلة من وسائل تنظيم السلوك يُعتبر فى الوقت ذاته أداة من أدوات الضبط"(١٥).

ويُعرف الضبط المدرسى بأنه "الاجراءات التى يتم استخدامها بهدف الالتزام بالقوانين والأنظمة المدرسية"(١٦)، ويُعرف أيضاً بأنه "استخدام الآليات والوسائل المُعلنة أو المُتعارف عليها فى الوسط المدرسى سواء بالعقاب أو الثواب مع التلاميذ الخارجين عن النظام المدرسى لحملهم على الامتثال لهذا النظام وذلك بهدف تحقيق الاستقرار للمناخ المدرسى وسيادة النظام به"(١٧).

وهناك تعريف آخر يركز على الهدف من الضبط المدرسى ذاته وهو "الاجراءات التى تهدف إلى تدعيم العملية التربوية وإزالة العقبات التى تُعيق وصولها إلى أهدافها، ولاسيما ما كان منها ناجماً عن صعوبات التكيف لدى بعض الطلبة مع البيئه المدرسية بحيث يتمثل الطلبة مفاهيم الانضباط الذاتى، وينعكس ذلك على أنماط سلوكهم الإيجابى والبناء، واكتسابهم للأنماط السلوك الاجتماعية المقبولة، وهو من الواجبات التى تقع على جميع أفراد المجتمع المدرسى وبالأخص مدير المدرسة ومعلميها(١٨).

وبعد العرض السابق لمفهوم السياسة ومفهوم الضبط المدرسى منفصلان، يمكن للبحث ان يتبنى المفهوم التالى لسياسة الضبط المدرسى وهو "الوسائل والطرق والاختيارات المدروسة والضوابط والقواعد التى تحددها مؤسسات النظام التعليمى وإداراته بمستوياتها المختلفة، وفقاً لظروف المجتمع وإمكاناته ومعتقداته

وقيمه، والتى تضمن احترام القائمون على السلطات بالمؤسسة التعليمية، وتنفيذ القوانين التعليمية والمدرسية، وتوفير إطار مؤسسى يحكم العلاقات بين الأفراد ويضبط تفاعلاتهم داخل المجتمع المدرسى، وذلك سعياً لتحقيق الاستقرار والنظام بالمدرسة" فالعلاقات المدرسية محكومة بضوابط وقواعد وإذا لم يتوافر الإطار المؤسسى لهذه العلاقات فإن هذا النظام سوف يُحكم عليه بالفشل".

الدراسات السابقة والتعليق عليها:

يتم عرض الدراسات السابقة العربية والأجنبية وفقًا للترتيب الزمنى من الأقدم إلى الأحدث، ويتم تناول كل دراسة من حيث الهدف منها، والمنهج المتبع والأدوات المستخدمة، وأبرز النتائج التى توصلت إليها، وذلك على النحو التالى:

(١) دراسة مارجريت جونستون وباميلا مون Margret Johnstone &Pamela Munn بعنوان: "إدراك مديرى المدارس الثانوية بجنوب كارولينا لمشكلات النظام المدرسى"(1992)[١٩]

هدفت هذه الدراسة إلى معرفة مدى وعى مديرى المدارس الثانوية العامة بولاية كارولينا الجنوبية بمشكلات الانضباط المدرسى المنتشره بمدارسهم. وأظهرت نتائج هذه الدراسة أن أكثر المشاكل شيوعًا فى النظام المدرسى تكمن فى عدم احترام اللوائح والقوانين والقواعد المنظمة لسلوك الطالب بالمدرسة وانتشار الفوضى داخل الصف الدراسى، بالاضافة إلى ظاهرة الهروب من المدرسة، والتعامل بعنف بين الطلبة .

وأشارت الدراسة إلى أن هناك حلولاً مقترحة لعلاج تلك المشكلات التى تعترى النظام المدرسى متمثلة فى:

١. الإيقاف عن الدراسة داخل المدرسة لفترة من الزمن.
٢. الاجتماع مع الطلبة بهدف محاولة الحد من السلوك الغير السوى للطالب.
٣. ضرورة المحافظة على استمرارية اجتماعات مجالس الأباء والمعلمين، ومحاولة ربطها بواقع المدرسة من أجل حل مشكلات النظام المدرسى.

(٢) دراسة أحمد طه أحمد طه: الإدارة المدرسية ودورها فى تحقيق الانضباط لطلاب المدارس الثانوية العامة بمحافظة الأسكندرية."دراسة تقويمية"(٢٠٠٤م)[٢٠].

هدفت الدراسة إلى تعرف دور الإدارة المدرسية كما تتضمنه الادبيات، والتعرف على الأدوار الحالية التى تمارسها إدارة المدرسة الثانوية العامة من أجل مواجهة بعض مظاهر عدم انضباط الطلبة بالمدارس، وتشخيص أكثر أدوار الإدارة المدرسية ممارسة فى مدارس البنين ومدارس البنات لتحقيق الانضباط من وجهة نظر طلابها، والكشف عن العوامل التى تحول دون قيام إدارة المدرسة الثانوية العامة بدورها نحو تحقيق انضباط الطلبه، كما هدفت إلى تشخيص أكثر العوامل التى تحول دون قيام الإدارة المدرسية بدورها تجاه تحقيق انضباط طلبة مدارس الثانويه العامة.

وتوصلت الدراسة إلى بعض الاقترحات والتوصيات الاجرائية التى يمكن أن تساعد إدارة المدرسة الثانوية العامة فى القيام بدورها. واستخدمت الدراسة المنهج الوصفى من خلال مجموعة من الاجراءات وكانت العينة المستخدمه عينة من الطلبة بالمدارس الثانوية العامه بمحافظة الأسكندرية ممثلة لمختلف الإدارات.

وقد أسفرت الدراسة عن مجموعه نتائج حيث توصلت إلى وضع تصور مقترح للحد من مظاهر عدم انضباط الطلاب بالمدارس حيث اقترحت اسلوب شامل لتحقيق الانضباط الطلابى وفقا لجهود أفراد الإدارة المدرسية سواء على المستوى الوقائى أو العلاجى.هذا وقد اقترح الباحث انشاء أكثر من لجنة للمساهمة فى تفعيل دور الإدارة المدرسية واجراءات هذا التصور تسير وفقا لأربعة محاور هى التنظيم المدرسى، القيادة وما يتصل بها من توجيهات وارشادات، وتقويم سلوك الطلاب، والأدوار الفنية للإدارة المدرسية

(٣) دراسة سماح محمد على: دور الإدارة المدرسية فى تحقيق النظام المدرسى لدى طلاب المرحلة الثانوية العامة "دراسة ميدانية"(٢٠٠٦)[٢١]:

هدفت الدراسة إلى تعرف مفهوم الإدراة المدرسية ودورها فى العملية التعليمية كذلك توضيح مفهوم النظام المدرسى وأشكال السلوك المخل بالنظام المدرسى، ومعرفة إسهامات الإدارة فى تحقيق النظام المدرسى لدى طلاب المرحلة الثانوية العامة للوقوف على مدى نجاح الإدارة المدرسية فى تحقيق النظام المدرسى ومعرفة المعوقات التى تحد من دورها فى تحقيق النظام المدرسى.

واستخدمت الدراسة المنهج الوصفى لوصف أشكال السلوكيات المخلة بالنظام المدرسى، وتوصلت الدراسة إلى مجموعة من المقترحات الخاصة بتفعيل دور الإدارة المدرسية لتحقيق النظام والانضباط المدرسى داخل المدارس وخاصة مدارس الثانوية العامة.

(٤) دراسة بير جورج Bear, George G. بعنوان: "الانضباط المدرسي والانضباط الذاتي: دليل عملي لتعزيز السلوك الاجتماعى للطالب"(٢٠١٠)[٢٢]

هدفت الدراسة إلى تعرف كيف يمكن للمدارس أن تنشئ بيئات دراسية آمنة وخاضعة للإشراف الجيد، بينما تقوم أيضًا بتعليم مهارات الطلاب لإدارة سلوكهم بأنفسهم، وقدمت الدراسة دليل يمثل إطارًا لتحقيق هذين الهدفين الأساسيين، ويوضح كيفية الموازنة بين التعزيزات الخارجية مثل دعم السلوك الإيجابي مع تدخلات التعلم الاجتماعي- العاطفي. وأوضحت الدراسة أهمية توفير التقنيات المبنية على الأدلة لاستهداف العمليات المعرفية والعاطفية التي يقوم عليها الانضباط الذاتي، سواء في التعلم داخل الفصول الدراسية أو عند تصحيح سلوك المشكلة. وقدمت الدراسة وصفًا لكيفية نسج التقنيات معًا في نهج تأديبي شامل على مستوى المدرسة واشتملت الدراسة على أكثر من عشرة قوائم لمراجعة سلوك الطلاب وأدوات تقييم .

(٥) دراسة ريتشارد آرم وكارلى فورد Richard Arum& Karly Ford بعنوان: "كيفية ممارسة الدول للضبط المدرسى" (٢٠١٢)[٢٣]

تناولت الدراسة العلاقة بين مستوى الضبط المدرسي ومستوى التحصيل العلمي للطلاب كما تناولت بيانات التقييم والمسح من ٤٩دولة فى دراسات حالة متعمقة من كندا، شيلي، إسرائيل، إيطاليا، اليابان، هولندا، روسيا، كوريا الجنوبية ، والولايات المتحدة.

وأوضحت الدراسة أهمية العلاقات التفاعلية بين الطلاب والمعلمين والقواعد العامة المنظمة للعمل بالمدارس وكان من أهم نتائجها أنه توجد علاقة طردية قوية بين مستوى الضبط المدرسى ومستوى تحصيل الطلاب.

(٦) دراسة محمد على عليوه عزب: "الضبط فى العملية التعليمية بعض الخبرات الأجنبية وتفعيل الواقع المصرى"(٢٠١٥)[٢٤] :

هدفت الدراسة إلى إبراز الجدل الذى دار حول أهمية الضبط واستخدام العقاب فى تحقيقه وفى تحقيق كفاءة العملية التعليمية وزيادة أهدافها، كما هدفت إلى توضيح العقوبات التى تستخدم لتحقيق الضبط وتحقيق أهداف العملية التعليمية والوسائل الأخرى التى يمكن من خلالها تحقيق الضبط مثل الأسرة والمدرسة والمعلم، كما هدفت إلى تعرف أهم التجارب العالمية فى تحقيق الضبط مثل الولايات المتحدة الأمريكية وبريطانيا والأرجنتين وإبراز الخبرة المصرية فى تحقيق الضبط.

واستخدمت الدراسة المنهج الوصفى التحليلى فى معالجة القضية المطروحة من خلال التحليل النظرى والفلسفى للوصول إلى بعض المقترحات اللازمة لتفعيل دور الضبط وذلك من خلال بعض الخطوات الإجرائية التى قدمتها الدراسة.

وقدمت الدراسة بعض التوصيات والمقترحات التى تسهم فى تفعيل الضبط وبالتالى فى العملية التعليمية وانطلقت التوصيات من منطلق أهمية الضبط وأهمية العقوبات المختلفة فى تحقيق الضبط وأوضحت أنه لابأس بالعقاب البدنى ولكن بالشروط التى حددتها الدراسة.

تعليق عام على الدراسات السابقة

فى إطار ماتم عرضه من الدراسات السابقة اتضحت بعض أوجه التشابه وأوجه الاختلاف بين الدراسة الحالية والدراسات السابقة، هذا إلى جانب أوجه الإستفادة من الدراسات السابقة، وذلك على النحو التالى:

(أ) تشابهت الدراسة الحالية مع الدراسات السابقة فى:

- اهتمامها بتناول دور الإدارة المدرسية فى تحقيق الضبط المدرسى كما فى دراسة Margret Johnstone &Pamela Munn وأحمد طه أحمد، وسماح محمد على.

- استخدامها للمنهج الوصفي باعتباره المنهج الملائم للدراسات الإنسانية كما فى دراسة Bear, George G. ،ومحمد على عليوه، أحمد طه، سماح محمد على.

(ب) اختلفت الدراسة الحالية مع الدراسات السابقة في:

- أهدافها، فقد استهدفت الدراسة الحالية دور الإدارة المدرسية فى تحقيق سياسة الضبط المدرسى، ومن ثم تمايزت عن الدراسات السابقة، فمنها ما ركزت على أنماط الضبط والعقاب كدراسة محمد على عليوه ومنها ما ركز على الاستراتيجيات والأساليب التي تستخدم لضبط المدرسة وحفظ النظام كدراسة أحمد طه أحمد وسماح على.
- تباين مجتمع وعينات الدراسات السابقة، من باحث لآخر تبعا لنوع المستجيب كما تنوعت عينات دراستها من المديرين،المعلمين والموظفين، والطلاب. أما الدراسة الحالية فقد تمثلت عينة الدراسة من معلمين الحلقة الثانية من مرحلة التعليم الأساسى بمصر.

(ج)أفادت الدراسات السابقة فى الإطار النظرى للبحث، وتحديد المشكلة ومؤشراتها، وتأكيد أهميتها.

اجراءات البحث:

سار البحث وفقًا للخطوات التالية:

- **الخطوة الأولى**: تناول البحث فيها عرض الإطار المفاهيمى للإدارة المدرسية وتناول فيها عرض تعريف الإدارة المدرسية ثم عرض لأهدافها ووظائفها وانماطها.
- **الخطوة الثانية**: تناول البحث عرض للأسس النظرية لسياسة الضبط المدرسى ومفهوم سياسة الضبط المدرسى وعرض المفاهيم الأساسية التى تكون منها مفهوم سياسة الضط المدرسى (مفهوم سياسة ومفهوم السياسة التعليمية ومفهوم الضبط، ومفهوم الضبط المدرسى)، ثم عرض البحث أهداف سياسة الضبط المدرسى وأهميتها.
- **الخطوة الثالثة**: يتناول البحث دور الإدارة المدرسية فى تحقيق سياسة الضبط المدرسى وعرض بعض من الأدوار الواقعية للإدارة المدرسية (مجلس إدارة المدرسة ومدير المدرسة) والتى تقوم بها من أجل تنظيم العمل بالمدرسة.
- **الخطوة الرابعة**: اقترح البحث مجموعة من الأدوار المأمولة التى يمكن ان تساعد الإدارة المدرسية فى تحقيق سياسة الضبط المدرسى بالمدرسة.

محاور البحث:

سار البحث وفقًا للمحاور التالية:

اولًا: الإطار المفاهيمى للإدارة المدرسية

يتناول البحث الإدارة المدرسية من حيث تعريفها، وظائفها، أهدافها، أنماطها، وذلك فيما يلى:

(١) مفهوم الإدارة المدرسية:

تعتبر الإدارة المدرسية فرع من فروع الإدارة التعليمية وتهدف إلى تنظيم الأعمال المختلفة التى يمارسها للعاملين فى المدرسة من أجل تحقيق هدف معين، بأسرع وقت، وبأقل جهد، وأفضل نتيجة، والإدارة المدرسية الواعية تهدف إلى تحسين العملية التعليمية التربوية والارتفاع بمستوى الأداء وذلك عن طريق توعية العاملين فى المدرسة بمسؤولياتهم وواجباتهم وتوجيههم التوجيه التربوى السليم. والإدارة المدرسية المعاصرة هى القائمة على تحقيق رسالة المدرسة من خلال صلتها المباشرة بالمعلمين والمتعلمين؛ فهى تتمتع بحرية أكبر فى التصرف والقيام بالأدوار المنوطة بها واتخاذ القرارات الخاصة بها مما يجعلها أهم وحدة إدارية فى حلقة الإدارة التربوية.

وتعرَّف الإدارة المدرسية بأنها: جميع الجهود والنشاطات المُنسقة التى يقوم بها فريق العاملين بالمدرسة الذى يتكون من المدير ومساعديه (الوكلاء والنظار) وكذلك المعلمين والإداريين والعمال بغية تحقيق الأهداف التربوية داخل المدرسة وخارجها، وتحقيق التميز بها، ويمكن بلورة كل هذه الجهود من خلال مجلس الإدارة الذى يحقق أعلى إستفادة من كل هذه المواقع والخبرات الإدارية[٢٥] ، وهذا يعنى أن الإدارة المدرسية هى عملية تخطيط وتوجيه وتنسيق لكل عمل تعليمى أو تربوى يحدث داخل المدرسة من أجل تطور وتقدم التعلم فيها[٢٦]

(٢) مهام الإدارة المدرسية:

تغيرت وظيفة الإدارة المدرسية واتسع مجالها فى الوقت الحاضر فلم تعد مجرد عملية روتينية تهدف إلى تسيير المدرسة سيرًا روتينيًا وفق قواعد وتعليمات معينة، بل أصبح محور العمل فى الإدارة يدور حول التلميذ وحول توفير كل الظروف والإمكانات التى تساعد على توجيه نموه العقلى والمعرفى والروحى والبدنى وإعداده لتولى مسؤولياته فى حياته الحاضرة والمستقبلية، بالإضافة لى الارتفاع بمستوى أداء المعلمين لتنفيذ البرامج الموضوعة، من أجل تحسين تلعملية التعليمية وتحقيق الهداف المنشودة، كما أصبحت الإدارة تهتم بتحقيق الأهداف الاجتماعية التى يدين بها المجتمع، فبذلك وجدت المدرسة نفسها أمام مفهوم جديد للمدرسة وللمجتمع فعدلت وكيفت من طرق العمل بها لتحقق المدرسة هذا التقارب وتلك المشاركة، وتتلخص أهم وظائف الإدارة المدرسية فى الأربع نقاط التالية[٢٧]:

- دراسة المجتمع ومشكلاته وأهدافة والعمل على حل مشكلاته وتحقيق أهدافه.
- العمل على تزويد المتعلم – فهو محور العملية التعليمية - بخبرات متنوعة ومتجددة تحقق له النمو فى كافة الجوانب، ويستطيع من خلالها مواجهة ما يعترضه من مشكلات.

- تهيئة الظروف وتقديم الخبرات والخدمات التى تساعد على تربية التلاميذ وتعليمهم وتحقيق النمو المتكامل لشخصياتهم.
- الارتفاع بمستوى أداء المعلمين لتمكينهم من تحقيق البرامج الموضوعة وتنفيذ البرامج المقررة من خلال اطلاعهم على مايستجد من معارف ومعلومات ووسائل وطرق تدريس وتدريبهم.

(٣)أهداف الإدارة المدرسية:

تتأثر وظيفة الإدارة المدرسية بوظيفة المدرسة المتغيرة من عصر لآخر ومن بلد لآخر وبطبيعة النظام التربوى فى المجتمع، وعلاقته بالنظم السياسية والاقتصادية ويمكن تلخيص أهم أهداف الإدارة المدرسية كالتالى[٢٨]:

- توفير الإمكانات المادية والبشرية اللازمة لقيام المدرسة بتحقيق رسالتها.
- توفير الجو الملائم والمناخ المدرسى الصالح للعملية التعليمية.
- تحقيق التكامل بين الوظائف المختلفة للإدارة المدرسية وبين الإدارة والإشراف الفنى للعملية التربوية.
- العناية بالعلاقات الإنسانية الطيبة بين جميع العاملين بالمؤسسة التعليمية لتوفير جو داعم للتعليم والتعلم.
- تقديم القدوة الحسنة والمثل الصالح للتلاميذ.

(٤)أنماط الإدارة المدرسية:

إن المفاهيم العديدة للإدارة أوجدت أساليب متعددة وأنماطاً إدارية مختلفة منها[٢٩]:

أ) الإدارة الأوتوقراطية (الديكتاتورية أو التسلطية) Autocratic or Authoritation Leadership:

تعتبر الإدارة الأوتوقراطية أن السلطة الإدارية مفوضة إليها من سلطة أعلى منها مستوى، وأن المسؤولية الضمنية قد منحت لها وحدها، ولم تفوض لغيرها.

ويضع مدير المدرسة من هذا النمط في ذهنه صورة معينة لمدرسته، ويقدر ما يجب أن يعمل ويعتقد أن المعلمين كسالى، ويعتقد بالحزم والقوانين وبالفعالية هي وحدها تسير بالمدرسة، وعلاقته مع المعلمين هي صاحب السلطة وعليهم الطاعة، يصدر قرارات هامة دون اللجوء لغيره.

ب) الإدارة الديمقراطية Democratic leadership :

هذا النمط يأخذ مبدأ المشاركة الجماعية في اتخاذ القرار وتنفيذه، ويقوم المدير قبل اتخاذ القرار بتزويد العاملين معه بالمعلومات الأساسية التي تساعدهم على دراسة القرار، ويهتم المدير الديمقراطي بالعاملين أكثر من اهتمامه بالعمل، فالمدير الديمقراطي يقود المعلمين في جو الأمن والطمأنينة يتميز هذا النمط بالمرونة والتعاون والإنتاجية.

ج) الإدارة المتساهلة Laissez – Fair – Free Leadership :

هذا النمط من الإدارة يتميز بشخصيته المرحة المتواضعة، وبمعلوماته الغنية في المجالات المتعلقة بمهنته وتظهر شخصيته على طبيعتها في معظم الأوقات، ويتحدث مع كل فرد من أفراد أسرة المدرسة، ويحترم الكل ، يتجنب تعريف الناس بوجهة نظره وذلك لعدم رغبته تقييد حريتهم أو فرض نمط ما عليهم وتنعدم السيطرة عليهم وهنا تنعدم القيادة وروح العمل، وذلك يجعل المدرسة في حالة من الفوضى والتسيب.

ومن خلال العرض السابق لأنماط الإدارة المدرسية نجد ان النمط الديمُقراطى هو أنسب الأنماط الإدارية حيث أنه يوفر فرصة لإطلاق قدرات العاملين بالمدرسة ويظهر مواهبهم واستعداداتهم، حيث يسير العمل بوجود أو فى غياب المدير، وقد ذاد الاهتمام نحو العمل بالنمط الديمقراطى فى الإدارة المدرسية بعد انتشار الفلسفة التربوية الديمقراطية وتطبيق هذه الفلسفة فى العمل فى المدارس، وإظهار البحوث فى مجال علم النفس الاجتماعى أن الناس يعملون سويًا بطريقة أفضل حين يشتركون فى وضع الأهداف ووضع طرق وأساليب العمل، ويكون الأفراد أكثر سعادة وإنتاجًا حين يعملون فى ظل قيادة تعاونية تنبع من العمل الجماعى وفى ظل وجود علاقات إنسانية طيبة داخل المؤسسة.

ثانيًا: الأسس النظرية لسياسة الضبط المدرسى:

يتناول البحث سياسة الضبط المدرسى من حيث التعريف، الأهمية، الأهداف.

(١)مفهوم سياسة الضبط المدرسى:

إن مفهوم سياسة الضبط المدرسى يتكون من شقين هما: مفهوم سياسة ومفهوم الضبط المدرسى، فكل من المفهومين يلقى بظلاله على مفهوم سياسة الضبط المدرسى لما لهما من أساس فى بنية هذا المفهوم وعلية سيعرض البحث المفهومين وذلك للوصول للمفهوم المطلوب كالتالى:

إن كلمة السياسة قد تستخدم مفردة لتعني السياسة العامة للدولة، وقد تستخدم مضافة لمجال معين يحدد نوعها كأن نقول السياسة الاجتماعية، والاقتصادية، والدفاعية، مروراً بالسياسات المرتبطة بكل جانب منها. ونخص بالذكر السياسة التعليميه Educational Policy وما يرتبط بها من سياسات فرعية كسياسة الضبط المدرسى، فهى جزء ومجال من مجالات السياسة الإجتماعية، التى تشتق أهدافها وأغراضها من السياسة العامه للدولة، ومن الفكر السياسى العام وتعبر عن أغراض ذات طبيعة فلسفية وثقافية تعكس مطالب المجتمع وأغراضه السياسية التنموية والتربوية العامة والمحددة، والتى ترتبط بنوعية الحياة وظروف المعيشة فى المجتمع ككل. ويجب أن تتسق أهدافها مع الأهداف العامة الشاملة التى توجه قطاعات العمل والإنتاج المختلفة. إذاً فعلاقة سياسة الضبط المدرسى بالسياسة العامة علاقة بعض من كل، وعلى هذا فإنها تمتلك نفس الخصائص والسمات المميزه للسياسة العامة، وتشترك معها فى بعض جوانب مفهومها العام ولكن باستثناء الاتجاهات والأهداف السلبية التى ينسبها البعض للسياسة العامة، وبناء على ذلك سيعرض البحث مفهوم السياسة التعليمية كما يلى:

(أ) مفهوم السياسة التعليميةEducational policy:

لكل مجتمع أهدافه العليا التى تترجم إلى فلسفة مجتمعية ثم إلى سياسة عامة توجه الدولة وتحدد ملامحها وتضع لها أطر الأنظمة المجتمعية المختلفة من صحة وتعليم وأمن وغيرها.

والتعليم إهتمام مجتمعى يرتبط بسياسة الدولة، ولما كان لكل ميدان من ميادين العمل فى أى مجتمع سياسته، فإن التعليم ومؤسساته لها سياساتها الضرورية والمهمة لإدارة شئون التعليم فى شتى جوانبه. فالسياسة التعليمية هى جزء من السياسة العامة للدولة، والتى تعبر عن الأهداف العامة لها إلا أنها محددة فى جانب مجتمعى معين وهو التعليم، فتنسب السياسة إلى المؤسسات التى تنتمى إليها لذلك يطلق على السياسة المرتبطة بمؤسسات التعليم مفهوم السياسة التعليمية .

وتعرف السياسة التعليمية بأنها: القوانين والعمليات التى تضعها المؤسسات التعليمية لتحقيق الأهداف التعليمية[٣٠].

وكذلك هى مجموعة من القوانين والقواعد التى تحكم تشغيل النظم التعليمية[٣١].

ويعرفها سعيد إسماعيل على بأنها بمثابة الأحكام التى تعبر عن الجهود التنظيمية التى ينبغى أن تبذل لتحقيق أغراض أو توقعات أو تطلعات يستهدفها المجتمع فى مرحلة من مراحل تطوره[٣٢].

وهى بمثابة الخط العام الذى ينشده العمل التربوى كله[٣٣].

ويمكن تعريفها بأنها: مجموعة من الأهداف والإتجاهات والمبادئ المنسجمة والمنسقة، والتى ينبغى أن ترتكز على مجموعة من المنطلقات الروحية، والفلسفية، والإجتماعية، والإقتصادية، والتربوية فى شمول وتكامل بحيث يمكن من خلالها وما تتضمنه من إجراءات ووسائل أن تحقق أهدافها[٣٤].

(ب) مفهوم الضبط:

يعد مفهوم الضبط مفهومًا ليس من السهل الوقوف عليه وتحديده وذلك لطبيعة موضوع الضبط ذاته ونطاق مجالاته، فهو على سبيل المثال يعد مجالاً مشتركاً فى العديد من فروع علم الاجتماع مثل علم الاجتماع الجنائي والقانونى والإعلامى ودراسات الثقافة، وله أيضًا تصنيفات كثيرة وفقًا لمجال استخدامه، كالضبط الإدارى، والضبط الاقتصادى، والضبط القضائى فيختلف مفهومه من مجال لمجال فى ذلك، فالضبط منذ القدم من أهم أسس استقرار الحياة الاجتماعيه ومرتبطا بتواجد المجتمعات، فكل مجتمع له تنظيمه الخاص به وتراثه الاجتماعى الذى يعمل جاهداً للحفاظ عليه.

فالضبط هو "العمليات والوسائل التى يتم اللجوء اليها للتحكم فى حالات الانحراف عن المعايير الموضوعه والمعترف بها، وإن كل مايُعتبر وسيلة من وسائل تنظيم السلوك يُعتبر فى الوقت ذاته أداه من أدوات الضبط"[٣٥].

ويعرفه عالم الاجتماع "Jordan Marshall" "جوردن مارشال" بأنه مصطلح يستخدم على نطاق واسع فى علم الاجتماع ليشير إلى العمليات الاجتماعية التى ينتظم بها سلوك الأفراد والجماعات، حيث ان كل المجتمعات لديها معايير وقواعد لضبط السلوك فإن كل مجتمع تكون لديه آليات لتأكيد الامتثال لهذه المعايير والتعامل مع الخروج أو الانحراف عنها[٣٦]، وعليه فمصطلح الضبط يختلف وفقا للغة المجتمع وتطوره ففى اللغه الإنجليزية يعنى النفوذ أو القوة أو التسلط، وفى اللغات الأوروبية الأخرى كالفرنسية يعنى الإشراف والمراقبة والتقصى والمتابعة.

وبوجه عام يمكن القول بأن كل ما يساعد على امتثال الناس لقواعد وأنماط السلوك والمعايير والقيم السائدة فى المجتمع يدخل فى موضوع الضبط الاجتماعى. فالضبط الاجتماعى هو مجموعة من الآليات والأسس والسياسات المجتمعية التى تتولى الأفراد فى مجتمع ما، سعياً للوصول إلى الالتزام والإتباع التام للقواعد الحاكمة للمجتمع أو لفئة اجتماعية معينة، ويقصد من هذه القواعد التنظيم الداخلى والخارجى الذي يتكون من الأحكام والتشريعات التى اتفقت عليها الجماعة لتنسيق علاقات أفرادها وهيئاتها المختلفة [٣٧].

- **وسائل تحقيق الضبط:**

وتأسيساً على ما سبق فالضبط عملية تحدث بين جماعة وجماعة أو فرد وجماعة ،أو تحدث من فرد على جماعة حتى تمتثل أو تخضع الجماعة التى تمارس عليها أساليب الضبط للمعايير الاجتماعية، كما يكون للأفراد التى يوقع عليهم الضبط ردود فعل سلوكية ودرجة اقتناع داخلى، ولايمكن دراسة الضبط بعيدا عن الوسائل التى تستخدم فى فرضه وتحقيقه، حيث ان لوسائل تحقيق الضبط عدة تصنيفات منها[٣٨]:

- هناك من يصنفها إلى وسائل **مباشرة** ووسائل **غير مباشرة**: فالوسائل المباشرة تتمثل فى مايحدث فى الجماعات الصغيره كالأسرة والمدرسة حيث أن العلاقة فيها تكون بنحو مباشر اى الاتصال يحدث وجه لوجه، أما الوسائل الغير مباشرة تحدث داخل الجماعات الكبيره لا تربطها علاقات الجوار أو الصداقة، ويكون الاتصال فيها بطرق غير مباشرة.
- وهناك من يصنفها إلى وسائل **صريحة علنية** ووسائل **أيدولوجية**: حيث أن الأيدولوجية تهدف للتأثير فى شعور المواطنين حتى يقبلوا النظام الاجتماعى والأيدولوجيا السائدة ويرفضوا التحرك نحو الأيدولوجيا المنافسة.
- وهناك من يصنفها الى وسائل ضبط **قاسية** ووسائل ضبط **لينة**: قاسيه كالعقاب البدنى وماشابه من قسر وقهر، بحيث يُجبر الفرد على اتباع انماط السلوك المقررة وتوقع عليه العقوبات ان انحرف عنها. ووسائل ضبط لينة مثل النصح والنقاش والإرشاد والتوجيه والاقناع وتلتزم بها مؤسسات معينة كالإعلام.

ويصنفها البحث فى الإجمال إلى:

- **وسائل ضبط غير رسمية**: وفيها تتدخل القيم والمعايير الاجتماعية من خلال عملية التنشئة الاجتماعية التى تقوم بها كافة المؤسسات التربوية الرسمية والغير الرسمية المعنية بذلك، وتلتزم بميكانيزمات

العقلانية فى الإقناع والتوجيه والتأثير، وهى تعمل بصورة تلقائية فى حياة الأفراد دون ضغط أو إجبار أو إكراه وفرض جزاءات.

- **وسائل ضبط رسمية**: وهى القوانين والأنظمة التى يصوغها كل مجتمع للسيطرة على سلوكيات الأفراد وتنفذها الجهات المختصة بذلك كأجهزة الشرطة والجيش، وتشمل العقوبات الخارجية التى تفرضها الدولة لمنع حدوث الفوضى فى المجتمع، وقد تلجأ الحكومات لاستخدام ميكانيزمات القوة للسيطرة على السلوكيات المُخلة بالنظام والأمن الاجتماعى .

ووسائل الضبط بصورتيهما الرسمية وغير الرسمية تُمارس داخل المدرسة فهى تُعد المؤسسة الاجتماعية النظامية التربوية الرسمية، المسؤلة عن تطابق الفرد مع مجتمه فمن خلال ما تقدم يُلاحظ أن الضبط المدرسى هو ذاته الضبط الاجتماعى ولكن محيط تطبيقه أو مجاله هو المدرسة لذا يُنسب الضبط إليها، ولذلك يمكن تعريف الضبط المدرسى كالتالى:

(ج)مفهوم الضبط المدرسى:

يُعرف الضبط المدرسى بأنه "الإجراءات التى يتم استخدامها بهدف الالتزام بالقوانين والأنظمة المدرسية"[٣٩]، ويُعرف أيضاً بأنه "استخدام الآليات والوسائل المُعلنة أو المُتعارف عليها فى الوسط المدرسى سواء بالعقاب أو الثواب مع التلاميذ الخارجين عن النظام المدرسى لحملهم على الإمتثال لهذا النظام وذلك بهدف تحقيق الاستقرار للمناخ المدرسى وسيادة النظام به"[٤٠].

وهناك تعريف آخر يركز على الهدف من الضبط المدرسى ذاته وهو "الإجراءات التى تهدف إلى تدعيم العملية التربوية وإزالة العقبات التى تُعيق وصولها الى أهدافها، ولاسيما ما كان منها ناجماً عن صعوبات التكيف لدى بعض الطلبة مع البيئة المدرسية بحيث يتمثل الطلبه مفاهيم الانضباط الذاتى، وينعكس ذلك على أنماط سلوكهم الإيجابى والبناء، واكتسابهم للأنماط السلوك الإجتماعية المقبولة، وهو من الواجبات التى تقع على جميع أفراد المجتمع المدرسى وبالأخص مدير المدرسة ومعلميها[٤١].

(د) مفهوم سياسة الضبط المدرسى:

وبعد العرض السابق لمفهوم السياسة ومفهوم الضبط المدرسى منفصلان، يمكن للدراسة أن تتبنى المفهوم التالى لسياسة الضبط المدرسى وهو "الوسائل والطرق والاختيارات المدروسة والضوابط والقواعد التى تحددها مؤسسات النظام التعليمى وإداراته بمستوياتها المختلفة، وفقاً لظروف المجتمع وإمكاناته ومعتقداته وقيمه، والتى تضمن احترام القائمون على السلطات بالمؤسسة التعليمية، وتنفيذ القوانين التعليمية والمدرسية، وتوفير إطار مؤسسى يحكم العلاقات بين الأفراد ويضبط تفاعلاتهم داخل المجتمع المدرسى، وذلك سعياً لتحقيق الاستقرار والنظام بالمدرسة"

(٢)أهمية سياسة الضبط المدرسى:

إن أهمية سياسة الضبط المدرسى تكمُن فى أنها مرتبطة إرتباطاً مباشراً بالعنصر البشرى، والذى يُمثل أهم عناصر المنظومة التعليمية وصانع تقدمها. فسياسة الضبط المدرسى تساعد على توحيد الفهم والتصرف نحو العمل التربوى واتخاذ القرار بسهولة، إذ أنها تُمثل الإطار المُحدد للعملية التعليمية بما فيها من قرارات وقوانين وتشريعات ضابطة للعمل التربوى.

(٣)أهداف سياسة الضبط المدرسى:

تهدف سياسة الضبط المدرسى بصفة عامة وأساسية إلى دعم قدرة المدرسة على المساهمة الفعالة فى تحقيق الأهداف الأساسية للسياسة التعليمية، وهى توظيف التعليم فى خدمة المجتمع، وتدعيم قدرة الفرد على المشاركة الإيجابية فى تطويره وتنميته بصفة مستمرة تجعله مسايراً لمعطيات الحياة المعاصرة من ناحية، وقادراً على المشاركة الفعالة فى صناعة الحضارة الانسانية من ناحية أخرى مع الحفاظ على عناصره الأساسية .

حيث أن سياسة الضبط المدرسى تسعى لتحقيق مجموعة من الأهداف وهى[٤٢]:

(أ) الاستعداد المُسبق لمواجهة المشكلات التعليمية الطارئة والمُستحدثة، والاستجابة للمشكلات القائمة فى المدرسة، وذلك من خلال طرح بعض الحلول والبدائل التى تُمكن من خلق بيئة مواتية للتعليم أكثر أماناً وأكثر إنتاجية. وهذا لايعنى أن سياسة الضبط المدرسى توفر حلولاً جاهزة وسريعة لكل مشكلة تعليمية مدرسية، بل تُوضع بحيث تسمح بحرية صنع القرارات المناسبة للمواقف والمشكلات المتجددة، وفى نفس الوقت تكون بمثابة الإطار الذى يوجه هذه القرارات لتحقيق الاتجاه أو الخط العام الذى ينشده العمل التربوى ككل .

(ب) تحقيق الإصلاح التعليمى ويأتى ذلك كعائد لإرساء حلول المشكلات التعليمية حيث أن تحسين الأوضاع المدرسية القائمة وترقيتها والعمل على نقل المجتمع المدرسى من صورة الى صورة أفضل منها هو من الأهداف الأساسية لصانعى السياسة التعليمية وخاصةً سياسة الضبط المدرسى ومنفذيها فالإصلاح التعليمى عملية تُعمم فيها التجديدات على نطاق واسع.

(ج)السعى إلى جعل المدرسة بيئة توفير مواقف اجتماعية لتحفيز وتوجيه الطلاب لتحقيق الأهداف الأساسية والأغراض المشتركة من خلال التعاون، والعمل التشاركى، الذى يُحسن الأنشطة الفكرية والأخلاقية والإجتماعية للطلاب.

(د) إيجاد استراتيجيات تهدف الى تشجيع السلوك المسؤول لجميع الأفراد بالمدرسة وتزويدهم بخبرة مدرسية مُرضية فضلاً عن تثبيط السلوك الغير سوى، واعطاء التلاميذ والعاملين بالمدرسة شعوراً بالأمن والمسؤولية من خلال إخبارهم بحقوقهم وواجباتهم.

(ه) العمل على إيجاد آليات توجه سلوك الطلاب إلى التصرف بطريقة تؤدى إلى الثناء عليهم وبالتالى تُفسر على أنها مؤشرات للحب والقبول والذى هو ضرورى لحدوث التكيف والاندماج فى المجتمع المدرسى.

(و) إيجاد إستراتيجيات تعمل على تطوير الوعى الذاتى لدى الطلاب مم يُعزز قدرتهم فى اتخاذ قراراتهم الخاصة والسيطرة على سلوكهم .

(ز) إيجاد آلية للمحاسبية يُمكن عن طريقها قياس الأداء فى النظام التعليمى، ويمكن الرجوع إليها عند الرغبة فى تعديل المسار ومعرفة إلى أى مدى تحققت الأهداف الموضوعة.

(ح)توجيه العمل داخل المدرسة وتحديد مسارات واتجاهات القرارات التربوية المُنظمة له تجاه تحقيق الأهداف التربوية، حيث أن سياسة الضبط المدرسى تعمل كمُرشد للقرارات وتحدد المجال والموقف الذى سيُتخذ القرار بداخله، ومساعدة المدرسة على وضع التدابير التأديبية المناسبة لبيئتها الخاصة كالفئه العمرية للطلاب، ونوع المشاكل التأديبية التى تواجهها، ومستوى نضج طلابها.

(ط)العمل على إيجاد بيئة عمل تشاركية بين المدرسة وأولياء الأمور تُدعم القرارات المُتخذة لحماية حقوق جميع أفراد المجتمع المدرسى والسعى إلى تدريس المسؤوليات الاجتماعية والسلوكيات السليمة عبر المناهج الدراسية وملائمتها لوظيفتها.

ويبقى الهدف الأهم لسياسة الضبط المدرسى هو استقرار العمل بالمدرسة وسيره بطريقة تضمن سلامة الموظفين والمعلمين والطلاب فى ظل وجود استراتيجيات وقرارات فعّاله لمواجهة المشكلات والتحديات التعليمية، وذلك لتحقيق الأمن التربوى الذى هو أساساً فى تحقيق الأمن القومى، وبالتالى تقدم المجتمع ورفاهيته.

ثالثًا: دور الإدارة المدرسية فى تحقيق سياسة الضبط المدرسى:

تعتبر الإدارة المدرسية الأداة الأساسية لتحقيق سياسة الضبط المدرسى بالمدرسة، فالإدارة المدرسية المعاصرة هى القائمة على تحقيق رسالة المدرسة من خلال صلتها المباشرة بالمعلمين والمتعلمين؛ فهى تتمتع بحرية أكبر فى التصرف والقيام بالأدوار المنوطة بها واتخاذ القرارات الخاصة بها مما يجعلها أهم وحدة إدارية فى حلقة الإدارة التربوية، ومن أهم تلك الأدوار ما يلى:

١- أدوار ومسئوليات مجلس إدارة المدرسة:

ويتشكل من مدير المدرسة ووكلاء وناظر المدرسة، وقد يضم فى بعض الأحيان ممثِلاً ممن لهم صلة بالتعليم، ويتم عقد إجتماعات دورية، وتُعقد فى جو من الحرية والصراحة وبصورة مُنظَمة، ويكون لكل إجتماع جدول أعمال ومَحضر تُسجل فيه المناقشات والقرارات التى يتوصل إليها المجلس، ويمكن الرجوع إليها لمتابعة تنفيذ القرارات التى أُتخذت من قبل.

ومن أهم أدواره ومسؤولياته كما أوضحتها لائحة الانضباط المدرسى ما يلى[٤٣]:

أ) رسم السياسة العامة للمدرسة فيما يتعلق بإدارتها وتنظيمها والإشراف عليها وتوجيهها وتوزيع العمل والأدوار والأنشطه المختلفة داخل المدرسة.

ب) توفير المناخ المدرسى المناسب للطلاب والمعلمين على نحو يتيح لهم استثمار قدراتهم ويُشجعهم على الإبداع.

ج) متابعة مشكلات المعلمين والعمل على معالجتها بما يراعى ظروفهم ويُشعرهم بالطمأنينة والاستقرار الوظيفى.

د) العمل على تطبيق لائحة الإنضباط المدرسى بما فيها من حقوق وواجبات واعداد سجل حصر المخالفات الشائعة والأساليب العلاجية والوقائية لها.

ه) رفع وعى المعلمين على كيفية استخدام أساليب التهذيب الإيجابى داخل الفصول بدلاً من العقاب البدنى أو النفسى.

و) اتخاذ الإجراءات اللازمة لاستبعاد أى أشخاص من خارج المنظومة التعليمية ممن يُثيرون الاضطرابات أو يُعرقلون العمل أو يتعدون على ممتلكات الغير أو المبانى التعليمية أو الأشخاص اللذين يحضرون للمدرسة بهدف لا يتفق مع الوظيفة الطبيعية للمدرسة.

ز) اعتماد سجلات الانضباط للطلبة المخالفين، و التقارير الدورية اللازمة ورفعها إلى الإدارة التعليمية.

ح) إبلاغ ولى أمر الطالب بتقرير مكتوب خلال ٤٨ ساعة بالعقوبات التاديبية الموقعة على الطالب طبقاً للائحة الانضباط وأسبابها مع بيان حقه فى التظلم من العقوبة.

ط) السماح بدخول أولياء الأمور إلى المدرسة لمتابعة أبنائهم فى المواعيد التى يتم تحديدها من قبل إدارة المدرسة، بشريطة أن تتم المقابلة فى الأماكن التى تحددها المدرسة، و يُحظر السماح لأولياء الأمور بالتجول داخل الحجرات الدراسية إلا لأسباب محددة وبإتفاق مُسبق.

ي) إخطار أولياء الأمور فى أسرع وقت ممكن حالة تعرض الطالب لأية أضرار أثناء تواجده بالمدرسة.

ويتضح من ذلك الأهمية البالغة لدور مجلس إدارة المدرسة فى الإرتقاء بمستوى المدرسة والحفاظ على النظام والالتزام بها، وعند تقاعس المجلس عن القيام بدوره يؤدى بذلك إلى نتيجة عكسية على المدرسة والعاملين بها جميعاً، لإرتباط مهامه بمهام كل فرد بالمدرسة وبمن لهم صلة بها، فالمجلس بمثابة الحكومة بالمدرسة، ينظم ويوجه ويضع السياسات ويتخذ القرارات ويتابع تنفيذها.

٢- أدوار ومسؤوليات مدير المدرسة:

يُمثل مدير المدرسة قمة الهرم الإدارى ومُمثل الوزارة، والقائد التربوى فى مدرسته، تقع عليه مهام ومسؤوليات إعداد جيل المستقبل، حيث يقوم بمجموعة من الأدوار التكاملية التى تتداخل فيما بينها ولا يمكن فصلها مستنداً إلى المعايير القومية، ومسترشداً بمبادئ اللامركزية، والإصلاح المتمركز حول المدرسة، ويمكن توضيح بعض أدواره كالتالى[٤٤]:

(أ) الدور القيادى:

المدير هو القائد التربوى الذى لدية القدرة على التأثير فى الآخرين من خلال قدرته على :

- إرساء مبادئ العمل الجماعى، وترسيخ روح الفريق والعمل التعاونى، وترسيخ أسس التعاون بين إدارة المدرسة ومجلس الآباء والأمناء والمعلمين ويتعاون مع المجلس فى وضع اللائحة الداخلية للمدرسة، ويشركه فى متابعتها ويُيسر له سير العملية التعليمية.
- يعمل على تكامل الجهود داخل المدرسة كافةً، تحقيقاً للإصلاح المتمركز حول المدرسة من خلال الفرق المختلفة.
- اعتماد الأساليب الحديثة فى صناعة القرار المدرسى، ودعم التواصل وخلق قنواته داخل وخارج المدرسة.

- حفز استخدام التكنولوجيا فى نواحى التعليم والإدارة.

(ب) الدور الإشرافى:

حيث يقوم مدير المدرسة بالإشراف المباشر على المهام التالية:

- إعداد الخطة الدراسية وتوزيع الاختصاصات على العاملين والإشراف عليهم واعتماد لجنة وضع الجداول والإشراف عليها.
- متابعة أمن وسلامة المدرسة.
- إعداد موازنة الفصول والمتعلمين.
- الإشراف على أعمال المدرسة المنتجة.
- الشئون المالية والمخزنية.
- إدارة المواصلات المدرسية وتسليم الكتب، وإعلان مواعيد الإمتحانات الشهرية والفترية و سير أعمال الإمتحانات حتى إعلان النتيجة.

(ج) الدور الإدارى:

هذا الدور يتعلق بالجوانب التنفيذية التنظيمية فهو كرئيس إدارى يتولى تنفيذ المهام الإدارية التالية:

١- الإشراف على العملية التعليمية بالمدرسة والتأكد من إستخدام استراتيجيات وأساليب تعليمية حديثة بالتنسيق مع التوجيه التربوى وذلك من خلال:

- خلق بيئة آمنة تدعم التحسين المستمر للآداء والإبتكار وتجتذب المتعلمين وأولياء الأمور.
- الاعتماد على المنهج الحقوقى فى التعليم، ودمج الفئات المختلفة فى التعليم (ذوى إحتياجات خاصة، ومتميزين) والعمل على الحد من التسرب الدراسى .
- تحديد أفضل الممارسات التربوية ونشر الأفكار المتعلقة بها إعتماداً على نتائج البحوث الإجرائية.

٢- ضمان معايير الجودة والاعتماد حيث:

يقود عملية وضع رؤية ورسالة المدرسة بالمشاركة مع مشرف المدرسة، ومجلس الأمناء والآباء والمعلمين ووحدات التدريب والجودة، من أجل تأهيل المدرسة للإعتماد التربوى طبقاً لمعايير الهيئة القومية لضمان جودة التعليم والإعتماد ولتحقيق ذلك يقوم بالتالى:

- قيادة عملية وضع خطة التحسين المدرسى، بما يعكس أهداف وتوجهات الخطة الإستراتيجية العامة للوزارة وذلك بمشاركة الأطراف المعنية وتوفير مايلزم من موارد بشرية ومادية ومتابعة تنفيذها.
- لتأكد من مراعاة الأهداف الموضوعة للوائح والقوانين والتوجيهات التربوية الحديثة.

٣- المشاركة المجتمعية للمدرسة:

يقوم بترسيخ أسس التعاون والشراكة بين المدرسة والمجتمع من خلال:

- تشجيع المعلمين وأولياء الأمور على المشاركة فى أعمال مجلس الأمناء والأباء والمعلمين.
- وضع سُبل للتواصل مع المجتمع تحقق فهماً أعمق لدور المدرسة ومستوى أدائها، بما يشجع أفراد المجتمع على المشاركة فى شئون المدرسة وتوجيه أوجه الدعم المختلفة لها.

- وضع المُحفزات لمشاركة المجتمع فى عملية وضع وتنفيذ خطط المدرسة للتحسين مع حفز المبادرات التطوعية التى تُسهم فى جهود الإصلاح فى المدرسة.
- العمل على جعل المدرسة مركزاً لتنمية المجتمع المحيط والمساهمة فى تطوره.

(د) الدور التخطيطى:

وهى جميع أعمال مدير المدرسة والخطط اليومية والأسبوعية والفصلية لتحليل الوضع الحالى للمدرسة فى حدود الموارد المتاحة، وفى مواجهة التحديات ووضع البدائل المناسبة التى يمكن بها مواجهة التحديات.

(ه) الدور التقويمى:

وهو تقويم مدير المدرسة للعمل بالمدرسة بكافة جوانبه بداية من الأهداف التربوية الموضوعة مروراً بأساليب التدريس والتقويم للمعلمين، وانتهاءً بمراجعة عناصر العملية التعليمية المختلفة (المبنى المدرسى- تجهيزات – وسائل تعليمية – مناهج – أنشطة – مجالس مدرسية).

ويستخدم مدير المدرسة عدة سجلات إدارية لمساعدته فى تنظيم عمله ومتابعة النظام بالمدرسة منها[٤٥]:

- سجل لجنة النظام والمراقبة.
- القوانين واللوائح.
- الخطة والجدول المدرسى والخريطة الزمنية للعام الدراسى والخريطة المكانية للمدرسة .
- أسماء العاملين وبياناتهم.
- أسماء المتعلمين وبياناتهم (المقيدين – المحولين من وإلى المدرسة – المستجدين – الوافدين).
- أسماء الموجهين وبياناتهم.
- قوائم الفصول (قوائم الأسماء- قوائم المستويات- أسماء رواد الفصول وبياناتهم وجماعات الأنشطة وبياناتهم).
- سجل نتائج الإمتحانات وأسماء الراسبين والدور الثانى.
- بيان بالرسوم المدرسية والاعفاءات وكشف بالديون المستحقة.
- سجل باسماءأعضاء مجلس الآباء ومجلس الإدارة وبياناتهم .
- مواعيد الحصص اليومية ومواعيد الاجتماعات للمعلمين وأولياء الأمور .
- جداول الإشراف اليومى وجداول الإذاعة المدرسية .
- سجل الإنجازات والمسابقات وسجل التجهيزات والعهد.
- بيان بأسماء المقررات المدرسية.

رابعًا: المقترحات الإجرائية لتفعيل دور إدارة المدرسة فى تحقيق سياسة الضبط المدرسى بمدارس الحلقة الثانية من التعليم الأساسى بمصر:

١) توفير المقومات الأساسية التى تساعد الإدارة المدرسية على القيام بدورها وتحقيق رؤيتها ورسالتها من امكانات وموارد بشرية ومادية والبنية التحتية اللازمة (المبنى المدرسى الملائم للمرحلة العمرية للطلاب)، وتجهيزاته وما يتضمنه من أجهزة وأدوات تكنولوجية حديثة اللازمة لتحقيق الجودة فى العملية الإدارية.
٢) تشجيع الممارسات الديمقراطية داخل المدرسة وتطوير الفكر الإدارى المدرسى والانتقال به من الأوتوقراطية والتسلطية إلى المشاركة والتعاون.
٣) تطوير البرامج الإدارية والأنشطة والخدمات المدرسية بما يتفق مع متطلبات تحقيق سياسة الضبط المدرسى دوريًا.
٤) الأخذ بالمبدأ التشاركى وخاصة للمعلمين والطلبة فى اتخاذ القرار داخل المدرسة وفى لجان التأثير على القرار خارج المدرسة.
٥) عقد ندوات واجتماعات دورية من قبل الإدارة المدرسية للعاملين والطلاب داخل المدرسة لتعريفهم بالحقوق والواجبات والمسؤوليات المطلوبة منهم والتأكيد على التزامهم بها.
٦) عقد دورات تدريبية دائمة للمديرين لتمكينهم من استخدام الوسائل التكنولوجية الحديثة وتوظيفها فى العملية الإدارية بالمدرسة.
٧) تفعيل المشاركة المجتمعية للمدرسة، ونعزيز التعاون بين المدرسة وأولياء الأمور والمنظمات المجتمعية المختلفة.
٨) جعل بناء شخصية المتعلم ونموه المتكامل عقليًا وخلقيًا واجتماعيًا وثقافيًا ونفسيًا، الهدف الأهم والأول للإدارة المدرسية والأسرة معًا، ويمكن تفعيل ذلك بعمل صفوف خاصة بالآباء الذين تنقصهم الخبرة والدراية فى التعامل مع أبنائهم ويتحقق ذلك من خلال عقد محاضرات وندوات ولقاءات مع مختصين وإكسابهم مهارات الأبوة النافعة والمؤثرة ومهارات التعامل مع الأبناء خاصة فى فترة المراهقة التى تمتاز بها المرحلة الإعدادية.
٩) تفعيل دور لجنة الطاعة وحفظ النظام بالمدرسة على أن يكون من وظائفها ما يلى:
- إرشاد الطلاب لكيفية الالتزام بالقواعد المدرسية ووضع قواعد للسلوك والنظام بالمدرسة.
- وضع قواعد للإشراف والتحرك داخل المدرسة وإعلانها.
- وضع دستور عام خاص بالمدرسة ودستور خاص بكل صف ويتم إعلانهم.
- وضع لائحة عقوبات للمخالفات التى يرتكبها الطلاب متفق عليها مع الأهل والطالب والإدارة هذا بخلاف العقوبات التى تنص عليها لائحة الانضباط المدرسى الوزارية.

قائمة المراجع

١- الفريحات، هناء محمود(٢٠١٥): العولمة مفهومها وتحدياتها التربوية الداخلية والخارجية وسبل مواجهتها، **المجلة التربوية الدولية المتخصصة المجموعة الدولية للإستشارات والتدريب**، الأردن، مجلد ٤، ع٢، ص ص ٥٥-٥٩.

٢ – زايد، أميرة عبد السلام(٢٠١٨): **المدرسة وتحقيق الأمن التربوى** ، الطابعة الأولى، دار العلم والإيمان للنشر، دسوق، ص ص ٥٣-٥٤.

٣ – فلية، فاروق عبده فليه- عبدالمجيد، السيد محمد (٢٠٠٥): **السلوك التنظيمى فى إدارة المؤسسات التعليمية**، عمان، دار المسيرة، الطبعة الأولى، ص١٥٤.

٤- جابر، عبد الحميد جابر – خيرى، أحمد(١٩٨٧): **مناهج البحث فى التربية وعلم النفس** ،الطبعة الرابعة، القاهرة، مكتبة النهضة العربية، ص٤٠.

٥- عبد الحليم، محمود - أحمد، كامل سهير(٢٠٠٨): **مناهج البحث فى التربية وعلم النفس**، الرياض، دار الزهراء، ص٥٣٠.

٦- شحاته، حسن- النجار، ذينب(٢٠٠٣): **معجم المصطلحات التربوية والنفسية**، القاهرة ، الدار المصرية اللبنانية، ص٣٠١.

٧ – ابراهيم، مجدى عزيز (٢٠٠٩): **معجم ومصطلحات مفاهيم التعليم والتعلم**، القاهرة، عالم الكتب، ص٦٠٠.

٨ – فليه، فاروق عبده – الزكى، أحمد عبد الفتاح (٢٠٠٤): **معجم مصطلحات التربية لفظًا واصطلاحًا**، الأسكندرية، دار الوفاء، ص١٦٥.

٩ – عبد الجليل، منال رجب عبدالله (٢٠١٧): دور أستاذ الجامعة في تكوين رأس المال الاجتماعي وانعكاساته على الطالبة الجامعية، دراسة ميدانية على بعض كلية الدراسات الإنسانية بتفهنا الأشراف بالدقهلية، **مجلة البحث العلمي في التربية**، ع٨١، ج١، جامعة عين شمس - كلية البنات للآداب والعلوم والتربية، ص- ص ١٣٦- ١٣٧.

١٠ – على، محمد السيد(٢٠١١): **موسوعة المصطلحات التربوية**، الطبعة الأولى، عمان، دار المسيرة، ص٢٤٥.

١١ – فلية، فاروق عبده – الزكى، أحمد عبد الفتاح (٢٠٠٤): **معجم مصطلحات التربية لفظًا واصطلاحًا**، مرجع سابق ص١٧٠.

١٢ – بدوى، أحمد زكى (١٩٨٢): **معجم مصطلحات العلوم الاجتماعية انجليزى- عربى- فرنسى** ، بيروت، مكتبة لبنان، ص٣١٨.

١٣ - بغدادى، منارمحمد (٢٠٠٩): **السياسة التعليمية فى الدول النامية والمتقدمة**، المكتب الجامعى الحديث، ص١٥-١٦

14 -Robert Leach, Bill Coxall, Lynton Robins,(2011): **british politics, 2nd Ed**, Basingstoke, Palgrave Macmillan, P1 https://books.google.com.eg 31/10/2017

١٥ – عبد العاطى، فاطمة فوزى (٢٠٠٥): الضبط المدرسى لسلوكيات تلاميذ التعليم الثانوى الفنى، **المؤتمر العلمى العاشر "التعليم الفنى والتدريب-الواقع والمستقبل"**، كلية التربية، جامعة طنطا، ص٤٤٣.

١٦ - الأفندى، اسماعيل محمد يوسف (٢٠١١): انماط الضبط المدرسى السائده فى المدارس الثانويه فى محافظة بيت لحم من وجهة نظر معلمى المدارس وطلبتها، **مؤتمر التواصل والحوار التربوى– نحومجتمع فلسطينى أفضل**، الجامعة الإسلامية، غزة، ص١٩٥.

١٧ - عبد العاطى، فاطمة فوزى (٢٠٠٥): **الضبط المدرسى لسلوكيات تلاميذ التعليم الثانوى الفنى**، مرجع سابق ،ص٤٤٥.

١٨ – عطوى، جودت عزت(٢٠١٤):**الإدارة المدرسية الحديثة مفاهيمها النظرية وتطبيقاتها العملية**، الطابعة الثامنة، دار الثقافة، عمان، ص١٥٦.

19 - Margret Johnstone &Pamela Munn(9 march 1992): **Discipline in Scottish Secondary School**: Survey Research Report Series, **available at** https://eric.ed.gov/?q=+Margret+Johnstone+%26Pamela+Munn%3a+Discipline+in+Scottish+Secondary+School%3a+Survey+Research+Report+Series%2c19+0ctober%2c2012.&id=ED347269, accessed at 12/3/2017

٢٠- طه، أحمد طه أحمد (٢٠٠٤): "الإدارة المدرسية ودورها فى تحقيق الانضباط لطلاب المدارس الثانوية العامة بمحافظة الأسكندرية"، **رسالة ماجستير**، كلية التربية، جامعة الأسكندرية.

٢١ – على، سماح محمد على(٢٠٠٦): "دور الإدارة المدرسية فى تحقيق النظام المدرسى لدى طلاب المرحلة الثانوية العامة"، **رسالة ماجستير**، كلية البنات ،جامعة عين شمس.

22 -Bear, George G (May 2010): **School Discipline and Self-Discipline: A Practical Guide to Promoting Prosocial Student Behavior**, Guilford

Publications, available at https://eric.ed.gov/?q=school+management+and+discipline&id=ED512319, accessed at 10/12/2019.

23 -Arum, Richard& Ford, Karly (OCT 2012)**: How Other Countries Do Discipline**, educational leadership journal, vol70, no2, p56-60, Available at http://www.ascd.org/publications/educational-leadership/oct12/vol70/num02/How-Other-Countries-%C2%A3Do-Discipline%C2%A3.aspx , accessed at28/12/2019.

٢٤ – عزب، محمد على عليوه (يوليو٢٠١٥): الضبط فى العملية التعليمية بعض الخبرات الأجنبية وتفعيل الواقع المصرى، **مجلة كلية التربية**، ع٨٨، جامعة الزقازيق، ص- ص٣١٣- ٣٥١.

٢٥ – بدوى، شاكر رفعت شاكر (٢٠١٤): **المدارس فى مصر الواقع والمأمول- نظرة استشرافية**، الهيئة المصرية العامة للكتاب، ص٥٩.

٢٦ – عطوى، جودت عزت (٢٠١٠): **الإدارة المدرسية الحديثة مفاهيمها النظرية وتطبيقاتها العملية**، عمان، دار الثقافة، الطبعة الرابعة، ص١٨.

٢٧ – على، برنية (يوليو ٢٠١٣):" الإدارة المدرسية الناجحة والفعالة"، **المجلة العربية للعلوم الاجتماعية**، ع٤، ج٣، المؤسسة العربية للاستشارات العلمية وتنمية الموارد البشرية، ص٢١٤.

٢٨ - أحمد، أحمد إبراهيم (١٩٩٠): **الإدارة التربوية والإشراف الفنى بين النظرية والتطبيق**، دار الفكر العربى، القاهرة، الطبعة الأولى، ص٢٧.

٢٩ – عطوى، جودت عزت (٢٠١٠): **مرجع سابق**، ص- ص ٢٣- ٢٨.

30- **Education Policy**, an article available at: https://www.rand.org/topics/education-policy.html مؤسسة راند الدولية

accessed at: 1/7/2019.

31 - https://www.definitions.net/definition/education policy, accessed at: 24/7/2019.

٣٢ – على، سعيد إسماعيل (١٩٨٨): "عملية صنع القرار فى السياسة التعليمية فى النظام السياسى المصرى، التغيير والاستمرار"، أعمال **المؤتمر السنوى الأول للبحوث السياسية**، القاهره، مكتبة النهضة المصرية، ص ٣٣٥.

٣٣ – على، سعيد إسماعيل (١٩٩٧): **الأصول السياسية للتربية**، القاهرة، عالم الكتب، ص٤١٨.

٣٤ - إسماعيل، سعاد خليل (١٩٩٨): **سياسات التعليم فى المشرق العربى**، مطبوعات منتدى الفكر العربى، القاهرة، مركز التنمية البشرية والمعلومات، ص- ص ٢١-٤٧.

٣٥ – عبد العاطى، فاطمة فوزى (٢٠٠٥): مرجع سابق ص٤٤٣.

٣٦ - السمرى، عدلى(٢٠٠٣): **الثابت والمتغير فى آليات الضبط الاجتماعى**، الطبعة١، القاهرة، دار المعرفة، ص١٣

٣٧ – أبو الغار، ابراهيم (د. ت) الغار:**علم الاجتماع القانونى والضبط الاجتماعى**، مكتبة نهضة الشرق، القاهرة، ص ١٩١.

٣٨ – عبد العاطى، فاطمه فوزى: **مرجع سابق**، ص- ص ٤٤٤-٤٤٥.

٣٩- الأفندى، اسماعيل محمد يوسف (٢٠١١): مرجع سابق، ص١٩٥.

٤٠ - فاطمة فوزى عبد العاطى: **مرجع سابق**، ص٤٤٥.

٤١ – عطوى، جودت عزت:**الإدارة المدرسية الحديثه مفاهيمها النظرية وتطبيقاتها العملية**، مرجع سابق، ص١٥٦.

٤٢- يمكن الرجوع إلى :

[1]- عيد، سعاد محمد (٢٠١٣): **تخطيط السياسة التعليمية والتحديات الحضارية المعاصرة**، القاهرة، مكتبة الانجلو المصرية، ص٣٩

2- Ahmed, Sarrfaz (2011)**: School Organization and Management**, available at : edchat.blogspot.com.eg/2011/01/definition-and-purpose-of-school.html

Accessed at 17/12/2017.

3-The need for School Discipline to obtain Aquality Education, available at www.nea.org

4- http://nobulling.com/school-discipline, Accessed at 17/12/2017

٤٣- جمهورية مصر العربية، وزارة التربية والتعليم، مكتب الوزير: **القرار الوزارى رقم (٢٨٧) بتاريخ ٢٠١٦/٩/١٩ بشأن لائحة الانضباط المدرسى**،.

٤٤- جمهورية مصر العربية: وزارة التربية والتعليم، **قرار وزارى رقم٢٨ لسنة ٢٠٠٤ بشأن الوظائف الإشرافية فى الإدارات التعليمية والمدارس.**

٤٥ – بدوى، شاكر رفعت (٢٠١٤): **المدارس فى مصر الواقع والمأمول- نظرة استشرافية**، مرجع سابق ص- ص ٦٧-٦٨.

The role of the school administration in achieving the policy of school control in the schools of basic education in Egypt.

Heba Ali Abdulaziz Taha

demonestrator by the department - women College - Ain Shams University

Heba.A.Taha@women.asu.edu.eg

Supervision

Dr. Hafez Faraj Ahmed

Professor of Education Assistant Professor

women College - Ain Shams University

Dr / Fatima Zakaria Mohammed

Professor of Education

women college - Ain Shams University

Abstract

Egyptian society, like other societies, influenced by the rapid and steady change in all areas of life, has been presented to it many challenges in all aspects of the political, economic and social society, as well as the revolutions that formed the civilization of the third wave and the social developments it has added to Egyptian society, and it is natural that these changes have implications for educational systems as social subsystems within the framework of the comprehensive community system, and it imposes on them the need to review their educational policies as the main guide of the educational process, and sub-policies Related to educational policy such as school control policy, to know the efficiency of its structure and the extent of its expression of the realities of the times, and its ability to face the negative phenomena resulting from those changes imposed on society, so that education can absorb these changes and contribute to the making of the future And the completion of the civilized shift that egyptian society hopes for.

Since the school is a place that reflects the conditions of society in a real and clearly defined way with all its challenges, it faces the challenges and changes facing society in general and the educational system in particular, and addresses it by satisfying the educational needs of learners, and enabling students to understand and understand what is going on. They have the challenges of providing them with knowledge, education and belonging that enable them to experience the new world reality. The refore, the research begins in an effort to address the role of the school administration in achieving the policy of school control in the schools of basic education in Egypt in an analytical way in order to achieve the desired educational objectives.

Keywords: Role- School Administration - School Control - School Control Policy - Educational Policy - Role of School Administration.